ناموس النشوء في تقدم العمران

اشرنا في اواخر كلامنا في الجزء الثالث من مقتطف هذا العام الى وجود فروق يختلف بها الحيّ عن المجتمع في شأن الارتقاء والآن نحن آخذون في ذكرها ملخصةً فنقول :

في الارتقاء الحيوي تتدرّج حياة الفرد اختفاء وضياعاً في المجموع حتى تستغرق فيهِ. واما في الارتقاء الاجتماعي فالامر بالعكس أي ان حياة المجموع وقفٌ على حياة الفرد ابدًا . فلا تزال الاولى تهبط في سلّم السيادة والاستقلال والثانية تصعد في مراقي الشأن والعلاء حتى تختفي حياة المجموع في حياة الفرد كأنما الاولى تموت عن الثانية فداء

وبيانهُ موجزًا ان في هيئة الاجتماع العائلي الاولى كان وجود الفرد مختفياً أو مستغرقاً في وجود المجموع حتى لم يكن الاول يعرف باستقلالهِ الشخصي. وكانت حياتهُ وحقوقهُ وواجباتهُ وقفًا على خدمة العائلة . وكانت اعضاء العائلة مرتبطةً برباط الدين والسياسة خدمًا لسيدها وكبيرها. فكان يحق للاب ان يتخلى عن ابنهِ وهو طفل واذا كبر الطفل جاز لابيهِ ان يبيعهُ بيع الرقيق او يعاقبهُ حتى العصيان بالموت . وكانت الزوجة كذلك مستعبدة لزوجها معدودة بمثابة الابنة. فلم يكن الزواج الا ناقلاً لها من عبودية الى أخرى. ولم يكن يحق للفرد ان ينقل ملكهُ الى آخر مبايعةً حتى يحلف المتبايعان باحد اسلافهما ممن قد ماتوا قبل عدة قرون

وجملة القول لم يكن يجري شيء يشبه عقد البيع بين المتبايعين الفردين بل كان ذلك موكولاً الى مشيئة غير يسمى باسم خاصّ .بل لم يكن للفرد في هاتيك الازمان تصوّرٌ او خيالٌ لمعنى العقد على الاطلاق. وكان جلّ ما يدركهُ ذهنهُ انهُ ولدٌ لسيدهِ كالعبد يتصرف بهِ تصرّف المالك بالمملوك

ولما ارتقت الهيئة الاجتماعية الى ما فوق ذلك من الاطوار السياسية بقي شيء من ضياع الفرد في المجموع زمنًا فكانت حقوق الفرد تنكر عليهِ الاّ اذا كان عضوًا في الهيئة الحاكمة ولم يكن نصيبهُ من تلك الحقوق الشخصية الاّ بعض الشيء . ففي عهد الجمهورية الرومانية واليونانية كانت مصلحة الفرد وقفًا على مصلحة الحكومة ولم يكن يتسنى للفرد إن ينال حظًّا من حقوقهِ الاّ بعد ان مضى على ذلك ازمان متطاولة وتغلبت على الامم احوال عديدة في جملتها ارتقاء الشريعة الرومانية ايام الامبراطورية الاخيرة فارتقت فيها اهمية حقوق التملك وشرائع العقود . ولما نشأ نظام الاقطاع (في القرون المتوسطة) كانت نسبة المزارع لمولاهُ مقرّرة

محدودة بقوانين نظامية بما ورثت الامم لذلك العهد عن الشرع الروماني وبهذا الاعتبار كان لهذا النظام المميزة على ما سبقهُ من الأمة الشعوب

وفي اعتقاد المحققين من علماء الاجتماع ان هذه كانت النقطة التي ارتقت منها سيادة ارباب الاقطاع الى تألف الامة بما اتسع للفرد من نطاق الحرية الشخصية الى حدٍ يفوق الحد الذي ارتقت فيهِ العشائر الاولى الى شعوب سياسيَّة . وقد كان للكنيسة الرومانية في ترقية الحرية الشخصية من هذا الوجه بدٌ كما كان لها في تمهيد اسباب الاتحاد بالجامعة الوطنيَّة العامَّة . ذلك ان الرهبانية كانت تؤيد الروح الجمهوري حتى في اثناء حكومة الاشراف فجعلت بنفوذها تقدُّم الفرد موقوفاً على استعداده الشخصي وامتياز الفرد منوطاً بقواهُ العقلية وصفاتهِ الادبيَّة

وتقدم الصناعة ايضاً كان في جملة العوامل المؤيدة لحقوق الحرية الشخصية . فان الصناعة بتفرُّعها وتشعبها جعلت الفوز للافراد الممتازين بقواهم الشخصية ايَّاً كانت طبقتهم حتى امست حقوق الفرد هي الكلُّ في الكل بعد ان لم تكن شيئاً مذكوراً بين الناس وبعد ان كان الفرد يحيا لارباب الحل والعقد صار هؤلاء يعدون حياتهم وقفاً على حياة الفرد

وهذا كلهُ على عكس الواقع في النشوء العضوي . ذلك اولاً لان حياة الجزء في هذا النشوء تُستغرَق تدريجاً في حياة المجموع حتى تختفي فيهِ . واما في الارتقاء الاجتماعي فليست حياة المجموع الأتابعة خادمة لحياة الفرد كما تقدَّم وثانياً لان ارقى حيوان او نبات هو الذي في اجزائهِ من الحرية اقل ما يستطاع . بخلاف المجامع العليا من هيئة الاجتماع فان حرية الافراد فيها على اسمى درجاتها واوسع حدودها

وعلى ذكر هذا التفريق بين الجسم الحيّ وهيئة الاجتماع يناسب ان نذكر هنا ان بعضهم زعموا ان الاجتماع ليس الاَّ نوعاً من انواع الاحياء بالذات فقالوا ان المدينة الجامعة تقابل قلب الحيّ وظرفها تقابل الاوعية الدموية فيهِ وان بضائعها الجوالة هي المواد المغذية السارية في البدن . وان النقود بمثابة الدم وان اسلاك الانباء اسلاك الاعصاب وان افراد سكانها تقابل اعضاء الحيّ المؤلف هو منها . فيقال في هذه المقابلات انها لاتخلو من سموّ الشأن في درس التاريخ وفنّ الاقتصاد فان سبنسر قد اورد كثيراً من هذه المقابلات الجامعة بين الفائدة والرشاقة الاَّ انها مع ذلك لاتخرج عن حدّ المقارنة التشبيهيَّة وليست في شيء من وحدة الجنس . وكذلك ليتره مع ابداعهِ في تقريرهِ " ان نسبة الاقتصاد السياسي الى علم الاجتماع كنسبة وظائف التغذية الى علم الحياة " قد ابقى فسحةً وسيعةً بين الجسم الحي وهيئة الاجتماع . فان الفارق الذي لا يُفارق هنا هو ان الحياة الاخلاقية في الاجتماع في كلّ من

الاجزاء . واما في الجسم الحيّ فليست كلاً الّا في المجموع

قال سبنسر في تحليل هذه الاحكام الكلية الواردة في هذه المقالة

"من ذلك كله يُرى ان التقدم حكم ضروريٌّ لا اصطناعيٌّ ولا اتفاقيٌّ . وان التمدّن بعض الطبيعة لا امرٌ خارج عنها على حد نشوء الجنين من الأم وانتشار الزهرة من الكمّ . وكل ما طرأ او يطرأ على النوع الانساني من التغيرات انما هو فعل ناموس عام يجري على الخلائق العضوية باسرها . فما دام الجنس البشري في الوجود وما دامت هذه النواميس على نظامها واحكامها فلا بدّ ان تنتهي هذه التغيرات ببلوغها ما يقرب من حدّ التمام. وقد عقّب على ذلك بعضهم بقوله "كما يتنبأ الفلكي عن الاحداث السموية يتنبأ الاجتماعي ان ناموس الملاءمة سيبقى جاريًا على حكمه التدريجي في المستقبل البعيد الى ان تتمّ الموازنة او تكاد بين الامة ومحيطها فتحقق حينئذٍ اماني كل انسان بمفرده اذ يتم التوازن بين مطالبه ووسائل تحصيلها كما يتم الوفاق بين رغائبه ورغائب ذويه ومجاوريه . هذه هي الحجّة العليا التي يحلم بها العقلاء والغرض الاقصى الذي يسعى وراءهُ الفضلاء . حقوق مقدسة يناله كل فرد من الامة حسب قواهُ وواجباتٌ معينة يقوم بها للمجموع وهذا منتهى ما يتمنّى المرء في دنياهُ"

هذا وربما عدّ بعض القرّاء ان كلّ ما جاء في هذه المقالة هو من قبيل الحقائق المقرّرة عند جمهور اهل العلم لا ردّ عليها ولا تعقيب والواقع هو ان الباحث النزيه يرى لبعض ارباب النظر الدقيق مآخذ على بعض احكامها تستوقف المنصف عن القطع بها والاقرار عليها . وفي جملة ما رأيناهُ من ذلك على وجه الاجمال امران

الاول هو ان منشأ تلك الغيريّة الباعثة على ارتقاء المجموع في رأي البعض ليس اجتماعيًا محضًا كما ادّعاهُ هذا الفريق من الطبيعيين نشأ بمجرّد التغيرات الضرورية الاجتماعية بل ان الغيرية فطرية في كل انواع الحيوان سابقة لارتقاء الاجتماع وعلة اصيلة للبدإ الاجتماعي لا نتيجة لازمة عنهُ في طورٍ منهُ كما يدّعي اولئك . وان الغيرية التي يظهر انها ترتقي بارتقاء الاجتماع الطبيعي ليست هي الغيرية الحقيقيّة الاساسية المقومة لاركان الآداب وهذا يسوق الى الامر الثاني وهو

الثاني ان ارتقاء هذه الغيرية بارتقاء الاجتماع على ما يقول سبنسر وتبّاعهُ ليس على الحقيقة آيلاً الى صلاح العمران فانهُ يظهر من خلال هذا التمدن الجديد انانية مرتقية او شرٌّ مرتقٍ سيقوض اركانهُ ويقرض بنيانهُ كالسوس الناخر في الغصن الناضر حتى تكاد تلك الانانية الاولى الهمجية لا تعدّ شيئًا بجانب هذه الانانية المدنية ويقولون ان ما نرى من روائع

هذه الحضارة وسواحرها وبدائعها ومفاخرها ليس الاَّ مرعًى نبت في الدِّمَن فلا يروق عاقلاً حتى تروق الدفين جودة الكفن . وان في مقاتل هذا العمران المترقي دفائن وبيلة وكوامن دخيلة ستهوي بهِ الى مهاوي الهلكة والدمار يريدون بذلك انانية ارباب السيادة والصولة والحول والاقتدار ورجال الفنى وملوك الاحتكار ويوقنون ان ناموس بقاء الانسب الطبيعي ليس هو المعتدي الباغي ولا هو العامل وحدهُ على فناء الضعيف . وانما هو حجَّة المستأثر القاهر ومعذرة الطامع الظالم والقوي الجائر . ويعتقدون انهُ اذا قيض لابن المدنية صلاح او اصلاح فما هو نابت من هذه الارض ولا هو متأتٍّ عن جانب البشرية المتقلبة بين طامح ظلاَّم وبائس يولد في الشقاء ويعيش على الحيف ويموت كالانعام

ولقد وُلدنا كسائر المولودين من انسان وحيوان نرضع من الأُم لبانها ونغذى حبها وحنانها ونشأُ على بذلها واحسانها ونحن نرى من حولنا كل حيٍّ في الوجود يولد بهلاك غيرهِ ويحيا في مهاد الكرم والجود . نشاهد الطبيعة بعين الفطرة الساذجة تحنو على بنيها وتجود بطيِّب عناصرها حتى تحيا الارواح وتتملَّى الابدان بما لا تعدلهُ الكنوز ولا يقوَّم بالاثمان . وكان جل ما عهمناهُ من افواه المربين من جانب السرير وعلى مائدة الطعام انهُ لولا الفدى ما عاش ولد وانهُ لا يحيا جسد حتى يفنى اسد . ثم دخلنا غرفة الدرس فحسبنا اشرف ما غُرس في اعماق الفؤاد أن اسعاد المرء ذويهِ احق دين يوفيهِ . وان اكرم نبيل من مات في سبيل اخيهِ فلا يتصوَّر الذهن تعريفاً للخير الاَّ انهُ الايثار على الذات لنفع الغير . حتى اذا بلغنا طور المطالعة وتهيأ لنا النظر في شيء من الفلسفة ومذاهبها رأينا نفرًا عاشوا بالاحسان ولولا الاحسان ما عاشوا ينادون ان الفطرة وما تطويهِ من مكارم الانسانية ان هي الاَّ اضغاث احلام وبنيَّات اوهام بل غوايات المثابر ونفايات الايام وان الفلسفة تنفيها والعلم سينفيها فقلنا ما عسى ان يكون حال الدنيا على هذا يارباهُ اهذا يكون مآل الولد ومن ربَّاهُ أحلم هو الذي يتجلَّى من شريعة الطبيعة وسنَّة الوجود حتى ينقلب النفع ضرًّا والخير شرًّا . ام هو الانسان الكفور شرٌّ ما ربَّت الطبيعة وافسد من دبَّ على الارض يجحد النعمة وهي حياتهُ ويكفر بالرحمة وبدونها مماتهُ . ثم لجَّ بنا داعي البحث والتنقيب فوقفنا على اقوال متفرقة لاهل العلم الطبيعي والفلسفي تنفي ما عزاهُ الانانيون للعلم وهو منهُ براء كالقول بطروء الآداب ونفي الالزام الادبيِّ وان اللذَّة غاية والفضيلة وسيلة الى ما يلحق بذلك من هادمات دعائم العمران على ما ننوي تلخيصهُ ونشرهُ ان شاء الله

دمشق مثري قندلفت